

النفط أمام تحدي انهيار الطلب وصعود أسهم الطاقة البديلة

عالم جديد ما بعد كورونا يكشف نسبة الحاجة لمصادر الطاقة التقليدية

أثار استمرار تقلبات أسعار النفط مخاوف الخبراء من الوصول إلى نقطة اللاعودة في تراجع الأمر الذي يدق نواقيس الخطر بالنظر إلى التحولات الكبيرة التي تضع النفط بين مطرقة انهيار الطلب العالمي على الوقود في أعقاب ركود حركة السفر وسندان مصادر الطاقة البديلة التي باتت محور أنظار أغلب البلدان في ظل توجه عالمي نحو المصادر الصديقة للبيئة.

باريس - طرح انهيار أسعار النفط إشكاليات جديدة في العالم حيث تزايدت المؤشرات على وصولها إلى نفق مسدود خصوصا مع ظهور شبهة تكيف عالمي مع تداعيات الوباء ظهر من خلال تزايد الرهانات على العمل المنزلي والتعويل على التكنولوجيا لتنظيم الفعاليات، فضلا عن تكثيف التوجهات نحو الطاقة المتجددة لتغطية الحاجة في وقت تتصاعد فيه مطالب بالحد من انبعاثات الكربون.

يحدثه في ما يتعلق بالإقبال على السفر مجددا. وشهدت أسعار الخام تراجعا خلال أول موجة إغلاق ناجمة عن فايروس كورونا المستجد حيث تهاوت أسعار العقود الآجلة إلى ما دون الصفر، نتيجة انخفاض الطلب العالمي مع توقف حركة الطيران وحتى التنقل برا بالسيارات جزاء الإغلاق.

وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة بأن يتراجع المعدل اليومي للطلب على النفط بنحو ثمانية ملايين برميل في اليوم، وهو تراجع بنحو ثمانية في المئة عن العام السابق.

وبينما تتوقع الوكالة انتعاشا بنحو 5.7 مليون برميل في اليوم العام المقبل، إلا أنها تتوقع بأن الطلب الإجمالي سيكون أقل من ذلك الذي تم تسجيله في 2019 نظرا لتواصل الضبابية في قطاع الطيران.

في الأثناء، يتساءل البعض بشأن إن كان الطلب سيعود إلى مستويات 2019 وسبق وقال الرئيس التنفيذي لشركة "بريتيش بتروليوم" (بي بي) برنارد لوني مايو المنقضي "لا أعتقد أننا نعرف كيف ستكون الأمور. لا أعرف بكل تأكيد".

وكان وباء كوفيد - 19 في ذروة انتشارها حينها وسط تعليق معظم رحلات الطيران في العالم بينما توقفت حركة السير مع إغلاق المتاجر غير الأساسية والمطاعم، في حين عمل القسم الأكبر من الموظفين من منازلهم.

وقال لوني لصحيفة فاينانشال تايمز "هل وصل العالم إلى ذروة النفط؟ لا يمكنني استبعاد ذلك". ولطالما أثار مبدأ ذروة النفط تكهنات عدة. وتركز في الغالب على ذروة الإنتاج مع توقع الخبراء بأن تصل الأسعار إلى مستويات قصوى مع نفاذ النفط القابل للاستخراج.

ولكن في الأشهر الأخيرة، راج مبدأ ذروة الطلب بعدما شكّل تفشي فايروس كورونا المستجد ضربة للطلب على الوقود



هل تنتهي طوابير الانتظار للتردد بالوقود

النفط والغاز، تبدو مخاطر الاستثمار في النفط والغاز حاليا ملحوظة أكثر وبدون المخالفات من الآن قيمة الأصول لمواجهة الواقع الراهن في السوق القائم على طلب وأسعار أكثر انخفاضا.

وأفادت شركة "رويال داتش" شال الأسبوع الفائت بأنها ستشطب أصولا بقيمة تصل إلى 22 مليار دولار في إطار إعادة تقييمها لقيمة نشاطها التجاري في ضوء أزمة كوفيد - 19.

والشهر الماضي، خفضت منافستها بريتيش بتروليوم قيمة أصولها بنحو 17.5 مليار دولار.

وأفاد انغس رودجر من شركة وود ماكنزي الاستشارية المتخصصة في مجال الطاقة بأن "هذه العملية ستتواصل وتنتوقع حصول المزيد من أوجه الضعف الكبيرة في أنحاء القطاع".

مشيرا إلى أنه يتوقع تعافي الطلب بشكل بطيء إذا تسبب فايروس كورونا المستجد في إضعاف الاقتصاد العالمي.

ويرجح أن يتسبب هذا الضعف في إبطاء عملية الانتقال إلى مصادر الوقود الصديقة للبيئة.

وقال إن "مواجهة الوقود الأحفوري، الذي لا يزال يشكل اليوم نحو 80 في المئة من الاستهلاك العالمي الأساسي، لمنافسة حقيقية من مصادر أخرى للطاقة ستستغرق وقتا".

في الأثناء، قد تواجه صناعة النفط تحديات تتعلق بالتمويل. وتشير المحللة لدى منظمة أويل تشينغ إنترناشونال برونوين تاجر إلى أن "القطاع يواجه حاليا ضغوطا من المستثمرين".

ورأت أنه بعد "موجة كبيرة من القيود على الفحم وبعض القيود على

ويشير خبراء آخرون إلى أن نقطة التحول لم تصل بعد وقد لا تصل قبل فترة طويلة. وصرّح مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيروني مؤخرا "قال كثيرون، بمن في ذلك رؤساء بعض الشركات الكبرى التنفيذيون إنه نظرا للتغيرات في نمط الحياة الآن كالعامل عن بعد وغير ذلك، فقد تشهد ذروة الطلب على النفط وبالتالي تراجعها".

وتابع أثناء كشفه عن تقرير صدر عن الوكالة مؤخرا "لا أتفق مع ذلك. لن يساعدنا عقد المؤتمرات عن بعد وحده في بلوغ أهدافنا المرتبطة بالطاقة والمناخ، يمكن لذلك ترك أثر ضئيل فقط".

بدوره، اعتبر معز عجمي من شركة الاستشارات وتدقيق الحسابات إرنست ويون أن "فكرة تراجع مفاجئ ونهائي للطلب على النفط هي مجرد خيال علمي".

في قطاع النقل لته ضربة قاضية أخرى ناجمة عن الانتقال إلى مصادر الوقود الصديقة للبيئة.

وأفاد الأستاذ في كلية إدارة الأعمال في جامعة ووريك مايكل برادشو بأن "المجموعات المدافعة عن البيئة كانت في الأساس تضغط لمنع تحول اتفاقيات باريس إلى ضحية أخرى للوباء، مشدد على الحاجة إلى اتفاق جديد صديق للبيئة".

وقال في تصريحات للصحافيين "إذا نجحوا، فقد لا يعود الطلب على النفط قط إلى الذروة التي شهدناها قبل كوفيد - 19".

وأضاف أن "قطاع النقل قد لا يتعافى بشكل كامل إطلاقا حيث أن ما بعد الوباء، قد يكون لدينا موقف مختلف تجاه السفر جوا أو الذهاب بانفسنا إلى العمل".

ازدهار نشاط الصناعات الكيماوية يرفد الاقتصاد الأردني

قدرات إنتاجية فائقة تنتظر خطة نهوض لدعم تصديرها

الإمارات تقر تقسيط الرسوم والمخالفات

أبوظبي - أطلق مركز النقل المتكامل بإمارة أبوظبي، التابع لدائرة البلديات والنقل خدمة تقسيط قيمة الرسوم والمخالفات المستحقة على المتعاملين من أفراد ومؤسسات وذلك باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة من عدة بنوك محلية، ومن دون أي فوائد بنكية أو مرابحة. وتأتي هذه الخطوة في إطار مبادرة أطلقتها دائرة البلديات والنقل تحت مسمى "خطة الدفع الميسر" لدعم أفراد المجتمع وتخفيف العبء عن المتعاملين وتعزيز رضاهم وتحقيق السعادة لهم، ولاسيما في ظل الظروف الراهنة. وكانت دائرة البلديات والنقل قد وقّعت اتفاقية بهذا الخصوص مع مجموعة من المصارف بالدولة هي بنك أبوظبي الأول، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك الإمارات دبي الوطني إلى جانب مصرف الإمارات الإسلامي.

وتهدف المبادرة إلى تقديم خدمة تقسيط الرسوم وقيمة المخالفات عبر استخدام البطاقات الائتمانية الصادرة من تلك البنوك ومن دون فوائد أو مرابحة، على أن تكون القيمة الأدنى لتلك الرسوم أو المخالفات 1000 درهم، ولا تتجاوز القيمة الأعلى لها مستوى 150 ألف درهم. ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" أنه يمكن للمتعامل الاستفادة من هذه الخدمة من خلال دفع الرسوم والمخالفات المستحقة لمركز النقل المتكامل باستخدام بطاقة الائتمان من ثم تقسيطها للبنك. وتقتسم فترات تسديد الرسوم على مدة محددة وهي شهر واحد، أو 3 أشهر، أو 6 أشهر، أو 9 أشهر، أو 12 شهرا فيما تتم عملية دفع الرسوم أو المخالفات عن طريق الموقع الإلكتروني للمركز. كما يمكن مبيّنا أن منتجاته استطاعت الوصول إلى أكثر من 105 دول حول العالم".

البناء"، مؤكداً "نحن قادة هذه الصناعة عربيا".

وبين أن "منتجات القطاع تواجه قيودا رقابية ومساءلة مشددة وتراخيص وموافقات واحتياجات عديدة تفرضها مؤسسات رسمية للسماح بالصنيع والإنتاج، فيما لا يخضع ما يتم استيراده من الخارج لذلك".

وشدد على "ضرورة مراقبة الأسواق لحماية الصناعة الأردنية من البضائع غير المطابقة للمواصفات وقليلة الجودة".

وأضاف أن "الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل تعد من أكثر القطاعات تشغيلاً للأيدي العاملة الأردنية، حيث يبلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة نحو 22 عاملا".

وأكد أن "العاملات بالقطاع تتسم بالمهارة والقدرات الوظيفية عالية المستوى، كما تتمتع العملية الإنتاجية بالحساسية والدقة والخطورة في التعامل مع المواد الأولية، إذ يتم دفع تعويضات للعاملين بين أجور ومزايا عينية ونقدية تصل إلى نحو 170 مليون دينار سنويا".

ولفت إلى أن "القطاع لديه قدرات تصديرية عالية تبلغ نحو 800 مليون دينار سنويا، تشكل ما نسبته 18 في المئة تقريبا من إجمالي الصادرات الصناعية، مبيّنا أن منتجاته استطاعت الوصول إلى أكثر من 105 دول حول العالم".

وتابع أرشيد أن "قطاع الصناعات الكيماوية يشكل لوجده نحو 10 في المئة من القطاع الصناعي في عمان ويتميز بجودة عالية ظهرت جليا من خلال قدرته على التكيف مع ارتفاع الطلب العالمي على المطهرات".

وأوضح أن "الإنتاج السنوي في هذا القطاع من الأسمدة والمبيدات الزراعية تغطي أربعة أضعاف حاجيات السوق المحلية ما يعني تصدير البقية غير أن اختلال البيات التصدير في البلد تحول دون تحقيق إيرادات كبيرة".

وشدد على أن "الأزمة يجب أن تتحول إلى فرصة لقطاع الصناعات الكيماوية لتنمية تصدير الفائض وذلك من خلال حوافز ضريبية وامتيازات تصديرية عبر تخفيف رسوم المواد الخام وخفض ضريبة الدخل على الشركات وتخفيض الرسوم الجمركية

على للمواد الخام لتشجيع النهوض بالقطاع".

وأشار إلى أن "صناعة الكيماويات الأردنية التي دخلت البلاد قبل أكثر من نصف قرن، متميزة عن مثيلاتها بالمنطقة العربية بارتفاع جودتها سواء الأسمدة أو المبيدات أو المنظفات أو كيماويات

والمحلول الاقتصادي مازن ارشيد لـ"العرب" إن "قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل من أكثر القطاعات الاقتصادية الناجحة حيث أثبت جاهزيته وقت أزمة كورونا بتغطيته للاحتياجات المحلية".

وأضاف أن "رأس مال هذه الشركات تجاوز نحو 1.4 مليار دولار غير أنه يصطدم بإشكاليات تتعلق باختلال الميزان التجاري في الأردن حيث تفوق نسبة الواردات نسبة التصدير بكثير ما يحول دون حسن الاستفادة من مثل هذا القطاع الواعد".

وقال المحلل الاقتصادي مازن ارشيد لـ"العرب" إن "قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل من أكثر القطاعات الاقتصادية الناجحة حيث أثبت جاهزيته وقت أزمة كورونا بتغطيته للاحتياجات المحلية".

وأضاف أن "رأس مال هذه الشركات تجاوز نحو 1.4 مليار دولار غير أنه يصطدم بإشكاليات تتعلق باختلال الميزان التجاري في الأردن حيث تفوق نسبة الواردات نسبة التصدير بكثير ما يحول دون حسن الاستفادة من مثل هذا القطاع الواعد".



صناعات بسواعد محلية

التمس الاقتصاد الأردني نقطة ضوء في العتمة الاقتصادية مع ازدهار نشاط الصناعات الكيماوية خلال أزمة كورونا و انتعاش مبيعات المطهرات والمبيدات تبعا لارتفاع الطلب ما ساهم في رعد الاقتصاد المحلي المنهك واكتشاف مقدرات القطاع الأمر الذي دفع إلى تزايد المطالب لدعم تصدير هذه المنتجات.

وقال المحلل الاقتصادي مازن ارشيد لـ"العرب" إن "قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل من أكثر القطاعات الاقتصادية الناجحة حيث أثبت جاهزيته وقت أزمة كورونا بتغطيته للاحتياجات المحلية".

وأضاف أن "رأس مال هذه الشركات تجاوز نحو 1.4 مليار دولار غير أنه يصطدم بإشكاليات تتعلق باختلال الميزان التجاري في الأردن حيث تفوق نسبة الواردات نسبة التصدير بكثير ما يحول دون حسن الاستفادة من مثل هذا القطاع الواعد".

وتجمع المؤشرات والآراء على أن لقطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل قدرات إنتاجية وفدت الأردن في أوقات الأزمات، وقد تجلت بوضوح خلال جائحة كورونا، ما عزز الاهتمام الحكومي بتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي برمته وتشجيع الصادرات، وتطوير منتجات جديدة.

ويوفر القطاع الذي يضم 700 منشأة صناعية ما يزيد عن أربعة أضعاف حاجة السوق المحلية، حيث تنتج المصانع المحلية 375 ألف طن سنويا من معقمات الأيدي والمطهرات والمنظفات، فيما لا يزيد أقصى استهلاك للسوق المحلية من هذه المنتجات مجتمعة على 85 ألف طن.

سناء عدونبي
صحافية تونسية

تونس - حفز زخم قطاع الصناعات الكيماوية الذي ساهم في دفع الاقتصاد الأردني وصموده أمام هول الطلب على الصناعات الكيماوية من منتجات التجميل والتطهير ما يدعم القطاع على البحث عن فرص تصديرية لدعم نموه وتحقيق التنمية للاقتصاد الذي يكافح شح الموارد ومحدودية مصادر التمويل وكما أدى ذلك إلى تصعيد المطالب بإعادة ضبط اختلال الميزان التجاري وحسن استغلال الأزمات الراهنة.

أحمد البس
القطاع يواجه إشكاليات كلفة التشغيل والبيروقراطية

وأكد أن "العاملات بالقطاع تتسم بالمهارة والقدرات الوظيفية عالية المستوى، كما تتمتع العملية الإنتاجية بالحساسية والدقة والخطورة في التعامل مع المواد الأولية، إذ يتم دفع تعويضات للعاملين بين أجور ومزايا عينية ونقدية تصل إلى نحو 170 مليون دينار سنويا".

ولفت إلى أن "القطاع لديه قدرات تصديرية عالية تبلغ نحو 800 مليون دينار سنويا، تشكل ما نسبته 18 في المئة تقريبا من إجمالي الصادرات الصناعية، مبيّنا أن منتجاته استطاعت الوصول إلى أكثر من 105 دول حول العالم".